مجلس الوزراء السعودي يوافق على اتفاق التعاون الجمركي بين اليمن والسعودية

الرياض / سبأ /

■ وافق مجلس الوزراء السعودي في اجتماعه أمس برئاسة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد - نائب رئيس مجلس الوزراء - رئيس الحرس الوطني على اتفاق التعاون الجمركي بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية التي تم التوقيع عليها خلال اجتماعات مجلس التنسيق اليمني - السعودي في دورته الـ ١٦ التي عقدت في الرياض العام الماضي.

□□□

٣,٠٠٩مليار ريال الايرادات و٣,١مليار النفقات:

إقرار الموازنة التقديرية لفرع مؤسسة المياه بعدن

عدن/ سبأ/

أقر مجلس إدارة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة عدن في اجتماعه المنعقد أمس برئاسة الدكتور يحيى الشعيبي محافظ المحافظة - رئيس مجلس الادارة، مشروع الموازنة التقديرية للعام المالي ٢٠٠٦م للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن ،وبلغ إجمالي الايرادات المقدرة في المشروع / ٣/ مليارات و ٩ ملايين و/ ٣٢٨/ الف ريال فيما بلغ إجمالي المصروفات مبلغ وقدرة / ٣/ مليارات و / ١٨١/ مليون ريال ، وكان المجلس ناقش سير العمل في مشروع مجاري عدن والصعوبات التي يواجهها في التنفيذ واستمع الى شرح عن المراحل التي قطعها بحضور ممثلين عن الشركة الالمانية المنفذة ،يذكر أن التكلفة الاجمالية للمشروع تبلغ نحو مليار و٦٠٠ مليون ريال.

□□□

استعراض الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر بمحافظة صنعاء

صنعاء/ سبأ /

عقد المجلس المحلي بمحافظة صنعاء امس اجتماعا استثنائيا برئاسة الأخ أحمد علي شيبان أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة كرس لمناقشة ودراسة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ -٢٠١٠م ، وفي الاجتماع تم تقييم النتائج التي تحققت في الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥م وما تضمنته من أهداف انمائية وخدمية٠ واستعرض الاجتماع أهداف وسياسات الخطة الخمسية الثالثة في قطاع التعليم ومساهمة برامج التقييم الشامل في مختلف المجالات ٠ وأوصى الاجتماع بضرورة إدراج المشاريع الهامة في برنامج الخطة والتي لها الاولوية في التنفيذ ومن ضمنها إنشاء مجمع حكومي للمحافظة وتوسيع برامج التدريب والتأهيل لأعضاء المجالس المحلية على مستوى المحافظة والمديريات٠٠ كما أوصى بتشكيل لجان فرعية على مستوى المديريات لوضع الدراسات التنفيذية لرفع نسبة تحصيل الموارد المالية وفقا لقانون السلطة المحلية وكذا إدماج خطط وبرامج الصناديق الانمائية ضمن خطة المحافظة.

في تصريحات لـ«الثورة»

رئيس اللجنة البرلمانية: إعفاء مادة القمح والدقيق والأرز و١١ خدمة أخرى من الضرائب على المبيعات

الصهيبي :- تخفيض ضريبة المبيعات إلى ٥٪ سينهي الفساد ويعمل على تنظيم آلية السوق

■ وصف الأخ علي أحمد العمراني رئيس لجنة الشئون المالية بمجلس النواب النتائج التي توصلت إليها اللجنة مع الحكومة بشأن قانون الضريبة العامة للمبيعات بأنه انجاز كبير يتحقق فيه مصلحة المواطنين بشكل واضح وجلي ويخدم المستهلكين جميعا ويشجع المستثمرين والانتاج المحلي للتصدير الخارجي.

وأوضح الأخ العمراني في تصريح لـ «الثورة» بأن تخفيض الضرائب على المبيعات إلى ٥ ٪ خطوة إيجابية نحو اصلاح مالي وضريبي حقيقي ، مشيراً إلى أن الجانب الأهم في هذا الاتفاق هو الابقاء على أعفاء مادة القمح ودقيق القمح والأرز بشكل أساسي بالاضافة الى اعفاء ١١خدمة ذات الصلة بحياة الناس.

وذكر الاخ رئيس اللجنة المالية ان من بين الخدمات المعفية من الضرائب الخدمات المالية والمصرفية وخدمات التامين والخدمات العلاجية والتعليمية بمختلف أنواعها وكافة الخدمات التي تقوم بالمنظمات غير الحكومية وخدمات النقل البري الداخلي المتمثلة بنقل البضائع والركاب وخدمات صيانة الطرق والمياه والمجاري والكهرباء وخدمات المنازل والشوارع ومكافحة التلوث وخدمات ترميم المآثر التاريخية والحجاج.

وأضاف العمراني بأنه تم الابقاء على الضريبة الصفرية الخاصة بالسلع والخدمات المصدرة الى الخارج معتبرا ذلك تشجيعا للمنتجات المحلية المخصصة للتصدير إضافة إلى اعفاء الذهب الخام والأمتعة الشخصية الخاصة بالمسافرين القادمين من الخارج وكذا النقود الورقية والمعدنية المتداولة .

ونوه الاخ رئيس اللجنة المالية الى انه من ضمن الاتفاق مع الجانب الحكومي هو تقديم مشروع قانون خاص بتعديل ضريبة الدخل والارباح بحيث تنخفض بشكل كبير جدا ومنافس لما هو عليه الحال في دول المنطقة وذلك يعتبر تشجيعاً حقيقياً للاستثمار في بلادنا.

وقال: طالما خفضت الضريبة الى ٥٪ فان قانون التعرفة الجمركية تضمن حماية حقيقية للمنتج المحلي حيث نص بان تطبق نسبة ١٠٪ على السلع الواردة الجاهزة التي لها مثيل في الانتاج المحلي وهذا بحد ذاته حافز حقيقي للمنتجات الوطنية.

مشيرا الى ان معظم اعضاء الغرف التجارية وفي الاتحاد كانوا مع خفض الضريبة على المبيعات الى ٥٪ مبديا استغرابه من اعتراض البعض على تحقيق هذا الهدف الذي يصب في مصلحة الجميع وخصوصا ذوي الدخل المحدود والذي تحقق وفقا لتوجيهات فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المتعلقة بان تظل لقمة العيش ميسرة وبمنأى عن أي رسوم أو ضرائب وهو ماتجلى في اعفاء مادة القمح ودقيق القمح والأرز من الضرائب والخدمات المشار اليها.

وحث الاخ رئيس اللجنة المستهلكين على استيعاب هذه الحقائق لأن هناك من يسعى للنيل مما تحقق لأسباب شخصية أو سياسية أو حزبية.

من جانبه أكد الأخ نعمان طاهر الصهيبي رئيس مصلحة الضرائب بأن قيام الحكومة باحالة مشروع تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات إلى مجلس النواب يوم أمس جاء تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بضرورة تخفيض الرسوم الجمركية والضريبية ، وذلك لما من شأنه تخفيض الأعباء على المواطنين.

وأشار الصهيبي لـ«الثورة» إلى أن مشروع القانون الخاص بتخفيض نسبة الضريبة لجميع السلع من نسبة ٢٥٪ إلى ٥٪ لعدد من السلع ومن ١٥٪ إلى ٥٪ لعدد من السلع ومن نسبة ١١٪ إلى ٥٪ ومن ١٠٪ لجميع السلع الأخرى إلى ٥٪ ، يجسد عملياً ذلك الاهتمام والحرص القيادي.

موضحاً بأن المشروع تضمن اعطاء المكلف الحق في تقدير وربط الضريبة ذاتياً (وفقاً للربط الطوعي وذلك ما من شأنه تعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلف.

وقال الصهيبي بأن النسبة ٥٪ تمثل أقل نسبة معتمدة في الدول المنفذة للضريبة العامة منوهاً في هذا الصدد إلى أن خفض الضريبة والغاء الاعفاءات التي كانت تغطي على الفساد مع ابقاء الاعفاءات على السلع والآلات التي تتصل بحياة الناس سيساهم في تجاوز الكثير من المشاكل الاقتصادية القائمة وسيمكن الدولة من القيام بواجباتها في تنفيذ المشاريع الاساسية التي تخدم التنمية.

واضاف الأخ الصهيبي بأن نظام الضريبة العامة على المبيعات سينعكس في تنظيم آلية السوق وتشجيع الصناعات المحلية وتعزيز الصادرات.

ودعا الصهيبي من جميع المكلفين الذين تبلغ ايراداتهم السنوية خمسين مليون ريال فاكثر أن يبادروا في تسجيل أنفسهم لدى الادارة الضريبية حتى لا يتعرضون للغرامات القانونية.

المشروع الضريبي الجريء

سعد عبدالكريم صالح

■ في خطوة غير مسبوقة وصفت بأكثر من جريئة اقدمت الحكومة ممثلة بوزارة المالية ومصلحة الضرائب بطرح مقترح جديد تمثل بتخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات المفروضة بالقانون رقم (١٩) لعام ٢٠٠١م وتعديلاته من (١٠٪ إلى ٥٪) كنسبة عامة باستثناء عدد محدود جدا بنسب متفاوته مع إلغاء قائمة الاعفاءات والاستثناءات علها تفلح في ان تثبت حسن نيتها واتجاهها نحو استكمال الخطوات الاصلاحية في الجانب المالي الذي ظل مرهونا بجملة من الاجراءات كان من اهمها تنفيذ نظام الضريبية العامة على المبيعات الذي أخذت به كثير من الدول تجاوز عددها (١٣٠) دولة.

ولعل الحكومة هذه المرة هي التي بادرت يوم امس بوضع آخر التنازلات باعتماد هذه النسبة غير المتوقعة لدى كثير من المهتمين بالشأن الضريبي والقطاع الخاص على وجه الخصوص لإثبات المضي نحو تحديث القوانين والانظمة الضريبية والنهوض بمستوى الاداء الى الفاعلية المنشودة من قبل كثير من المراقبين محليا وخارجيا.

إن مشروع كهذا يضع في الحقيقة مصلحة الضرائب امام تحد كبير تجاه مسئوليتها ووظيفتها المالية وهو ماعبرت عنه بصدق القيادة الشابة والجديدة لهذا المرفق الهام بمفهوم يتسم بالعقلانية والهدوء وتغليب المصلحة العليا للوطن بعيدا عن المزايدات والكيد للقطاعات المستحقة بتنفيذ هذا القانون بعد تأجيلها عدة مرات بمبررات كان بعضها غير منطقي في رأي بعض الاقتصاديين ورجال الادارة المالية في الدولة وأهم مايميز هذا المشروع في نظري هو:

- توحيد نسبة الضريبة بـ (٥٪) للسلع والخدمات بمختلف انواعها عدا ما أعفي منها (كالقمح والارز والخدمات الصحية والتعليمية).
- إقفال باب التهرب الضريبي الذي كان متاحا من خلال اعفاء مدخلات بعض السلع او اعفاء مجموعة سلعية ليست بالضرورية او كانت خاضعة في ظل قوانين سارية واعفيت بموجب القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١م.
- مساواة جميع قطاعات الانتاج والاستهلاك بخضوعها للضريبة حيث كان من الملاحظ استئثار بعض السلع بالاعفاء دون غيرها بحسب مقدرة اصحابها ونفوذهم على إدراجها ضمن قائمة السلع المعفية.
- بساطة النسبة وعدم تأثيرها على اسعار السلع لأن معظمها كان خاضعا إما بنفس النسبة أو (١٠٪ أو ١١٪ أو ١٥٪ أو٢٥٪).
- إلغاء الازدواج الضريبي لقانوني ضرائب الانتاج وضريبة المبيعات.

ولعلي أتذكر خطاب فخامة الاخ / رئيس الجمهورية عندما تحدث عن الوضع الاقتصادي والآثار المترتبة على تخفيض نسب الضرائب والجمارك حيث اشاد في خطابه إلى نجاح التجربة الماليزية عندما قامت بتخفيض الضرائب والجمارك مما أدى إلى قفزة كبيرة في حجم الايرادات وانعكس اثر ذلك على تحجيم التهريب الضريبي وبسط العدالة الضريبية على معظم قطاعات المجتمع.

لقد تعززت القناعة اخيرا وبعد طول عناء ومشاداة بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص بأهمية اتخاذ قرار حكيم يعالج ويردم الهوة التي ظلت مثار جدل بينهما طيلة اربع سنوات تقريبا تحولت في بعض الاحيان إلى صخب مسموع عنه بوسائل متعددة وصلت بوضوح الى اصحاب القرار.

والآن بدأت تلوح في الافق ملامح سياسة مالية وضريبية جديدة جديرة بالاهتمام والتعاطي معها لأنها بصراحة استجابت للنقد والحوار والفهم لمصالح البلاد والمجتمع على حد سواء.

وباستيعاب المتغيرات وعصرنة الاجراءات وتطويرها والعلاقات التبادلية بين شركاء التنمية في الوطن والاعتراف المتبادل بوظائف الحقوق والواجبات والموازنة بينهما تبرز فوائد الديمقراطية المشروعة وحرية الرأي والتعبير بكل معانيها المختلفة وتؤصل الضوابط الجديدة نحو التفاهم وإقامة العلاقات المتينة بين الادارة الضريبية والقطاع الخاص على أسس من الثقة والوضوح والشفافية والابتعاد عن مسائل التضليل التي كان يلجأ اليها بعض ضعاف النفوس او التي يستظل بها مجموعة من الخارجين عن القانون والعيش في أقبية ملكية وكأن الأمر لايعنيهم لا من قريب ولا من بعيد.

اما آن الوقت للوقوف امام هذا التحدي والعرض المعقول بإيقاف المهاترات والاتجاه صوب هذه الرؤى الجديدة للقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١م بشأن الضريبة العامة على المبيعات والتعديلات التي لحقت به والتأجيلات المتعددة والتي احبطته بفعل استهجان البعض او شواهد الازدراء عليه أو الوقوف أمام تطور النظام الضريبي في اليمن دون دراسة أو تجرد..

والله من وراء القصد..

بتكلفة ١٥ مليون ريال:

افتتاح المبنى الجديد لمركز الحاسب الآلي بجامعة صنعاء

صنعاء / سبأ /

■ افتتح الدكتور صالح علي باصرة رئيس جامعة صنعاء أمس المبنى الجديد لمركز الحاسب الآلي بالجامعة والمرافق التابعة له من قاعات للدراسة وصالة واسعة وساحة للمركز.

ويحتوي المركز على قاعتين دراسيتين تتسع كل قاعة لـ١٠٠ طالب وطالبة بالاضافة الى أربعة معامل للحاسب الآلي يحتوي كل منها على ٢٥ جهاز حاسوب بالاضافة إلى معمل آخر يضم ٦٠ جهاز كمبيوتر للاستخدام العام من قبل أعضاء هيئة التدريس وطلاب المركز حيث تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ١٥ مليون ريال.

وخلال حفل افتتاح المركز اوضح الدكتور صالح علي باصرة رئيس جامعة صنعاء ان جامعة صنعاء تتطلع بعد افتتاح هذا المركز إلى إنشاء كلية للحاسب الآلي في المستقبل القريب بحيث تمنح شهادة تخصصية في مجال الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات وتهتم بعمل حوسبة لكليات الجامعة واداراتها المختلفة وصيانة الأجهزة والشبكة الالكترونية للجامعة.

وأشار إلى أن جامعة صنعاء بصدد إنشاء سبعة مراكز لتعليم الكمبيوتر ومنح رخصة قيادة الحاسب الآلي من جامعة صنعاء في عدد من محافظات الجمهورية للاستفادة من علوم العصر وتأهيل الشباب اليمني والقضاء على البطالة وشغل أوقات فراغ الشباب وإيجاد كادر مؤهل لسوق العمل.

وأكد الدكتور باصرة أن الحاسب أصبح عنوان التقدم في العالم وقناة للتواصل المعرفي ووسيلة رئيسية لتلقي العلم عن بعد وتناول المعرفة عبر شاشة الكمبيوتر الصغير .. موضحا أن العالم انتقل من محو الأمية الأبجدية إلى محو الامية في مجال الكمبيوتر وإننا في اليمن لا بد أن نمضي في خط متواز لمحو الأمية الأبجدية ومحو أمية الكمبيوتر معا.

داعيا اعضاء هيئة التدريس الى مسايرة العصر والاستفادة من علومه وتأهيل انفسهم في شتى العلوم التي يدرسونها دون التحرج من الاستمرار في عملية التعليم.

فيما استعرض الدكتور حسن الشرفي مدير المركز أهداف ودور المركز من خلال تأهيل كادر متخصص في المجال الالكتروني وخلق فرص عمل جديدة أمام الشباب .. موضحا أن المركز خرّج حتى الآن/ ١٥٠ / طالبا وطالبة حصلوا على رخصة قيادة الكمبيوتر بكفاءة.

وقال الشرفي أن المركز مسخر لتقديم خدماته لأعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء وطلاب الجامعة بالاضافة إلى تقديمه خدمات للمجتمع من خلال عقد الدورات التأهيلية والتدريبية المتخصصة في شتى المجالات الإدارية والقانونية والمعاملات التجارية وحسب احتياجات المؤسسات والشركات.

حضر حفل الافتتاح الدكتور خالد طميم نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب.

القيسي ومحسن يتفقدان سير العمل في عدد من المشاريع الخدمية بمحافظتي إب والحويت

إب/ الحويت/ سبأ/

اطلع الأخ علي بن علي القيسي محافظ محافظة اب أمس على سير العمل في عدد من مشاريع الطرق الجاري تنفيذها في عدد من مديريات المحافظة، حيث اطلع على سير العمل في مشروع طريق الدليل المخادر القفر ، والجاري تنفيذه ضمن الطريق الاستراتيجي الذي يربط محافظتي إب وذمار بطول ٧٥ كم ، وبلغت نسبة الانجاز فيه ٧٠٪، ومشروع الطريق الدائري لمدينة الدليل بطول ١٠ كم والبالغة تكلفته ٩٥٠ مليون ريال وبلغت نسبة الانجاز فيه ٣٥٪، وكذا مشروع تسوير مقلب المخلفات الصلبة بمنطقة السحول مديرية اب البالغ تكلفته ٣٥ مليوناً وبلغت نسبة الانجاز فيه ٣٠٪.

كما تفقد الأخ المحافظ منطقة مشورة للتعرف على احوال المواطنين والاجراءات المتخذة لتجنب حدوث أضرار جراء تشققات الصخور وانزلاقات التربة التي حدثت في المنطقة مؤخرا ، ووجه مكتب الاشغال العامة والطرق بالمحافظة بمتابعة هذه الأوضاع واتخاذ الحلول والمعالجات اللازمة للتشققات ٠

من جانبه تفقد الأخ/ أحمد علي محسن محافظ محافظة المحويت أمس ومعه المهندس/ عبدالمؤمن مطهر رئيس المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي، سير العمل في مشروع حفر الآبار الارتوازية الجديدة لتقوية قدرات الضخ لمشروع مياه مدينة شبام كوكبان ، ويغطي المشروع الذي ينفذ في ثلاثة حقول العجز المائي القائم في مشروع مياه الشرب بالمدينة من خلال حفر الآبار وتركيب مضخات رفع المياه إلى الخزان الرئيسي للمشروع والبالغ تكلفته نحو /١٥/ مليون ريال بتمويل من مؤسسة المياه والصرف الصحي ٠

كما اطلع الأخ المحافظ على سير العمل في مشروع شق وسفلتة الشارع الرئيسي بالمدينة والممتد من منطقة بوابة الأهجر وحتى الجهة الغربية لمدينة شبام كوكبان بطول أربعة كيلومترات وبتكلفة قدرها /١٣/ مليوناً و/١٥٨/ الف ريال والذي بلغت نسبة الانجاز فيه ٧٠٪.

إلى ذلك استعرض الأخ المحافظ مع مدير المؤسسة في لقاء ضم الأخ/ أدهم النعماني مدير عام المديرية ٠ المشاريع الجديدة في مجال المياه والصرف الصحي بالمدينة والمقر تنفيذها خلال الفترة القادمة من العام الجاري بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ، والمتمثلة بالمرحلة الثانية من مشروع مجاري مدينة شبام والبالغ تكلفته نحو /٣٠/ مليون ريال٠

منحة فرنسية لدعم مشاريع البرنامج الوطني للتعامل مع الألغام

صنعاء/سبأ/

وقعت الجمهورية اليمنية والحكومة الفرنسية أمس على اتفاق تقدم بموجبه الحكومة الفرنسية مبلغا وقدره /٢٥٠/ الف يورو لدعم مشاريع المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتعامل مع الألغام ، وقع الاتفاقية الأخ قاسم احمد الأعجم وزير الدولة عضو مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوطنية للتعامل مع الالغام ، والان مورو / سفير جمهورية فرنسا الصديقة بصنعاء ، والسيدة / فلافيا بانسيري / ممثلة البرنامج الانمائي للامم المتحدة بصنعاء ، وقد عبر الأخ قاسم الاعجم عن تقدير الحكومة اليمنية لدور الحكومة الفرنسية واسهامها في دعم البرنامج الوطني وكذا الجهود التي يقوم بها البرنامج الانمائي للامم المتحدة في هذا الجانب ، في ما أشاد السفير الفرنسي بالنجاح الكبير الذي حققه البرنامج الوطني اليمني للتعامل مع الالغام والسمعة الدولية التي حظي بها ، وأكد أن دعم فرنسا للبرنامج الوطني اليمني يأتي نتيجة النجاح الكبير الذي حققه هذا البرنامج والجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة اليمنية لمواجهة هذه المشكلة والتزامها باتفاقية / اتاوا / .

من جانبها أشارت السيدة / فلافيا بانسيري الممثل المقيم للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة إلى التقييم الجيد الذي حظي به البرنامج اليمني للتعامل مع الألغام كأحد البرامج العالمية الناجحة في مجال الألغام واصبح يمتلك خبرات متراكمة يشكل البرنامج من خلالها مصدرا لهذه الخبرات وليس متلقيا لها٠

حضر التوقيع الأخ / منصور محمد العزي مدير المركز التنفيذي للتعامل مع الألغام وعدد من المسؤولين في اللجنة الوطنية والسفارة الفرنسية والبرنامج الانمائي للامم المتحدة٠ يذكر ان اليمن تعد من الدول الرائدة في مجال التعامل مع الألغام وفق تقييم منظمة الأمم المتحدة لبرامج التعامل مع الألغام لعام ٢٠٠٥م ٠

تصدير ٣آلاف و٨٠٠طن من نخالة القمح إلى مصر

عدن/سبأ /

صدرت أمس عبر الرصيف الخارجي لميناء عدن شحنة من نخالة القمح الى مدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية الشقيقة قدرت بنحو /٣/آلاف و/٨٠٠/طن وذكر الاخ علي ابراهيم مدير إدارة الشحن والتفريغ بميناء عدن لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ ان أرصفة المعلا استقبلت في نفس اليوم /١٧/ الفا و/٢٠٠/ طن من مواد البناء توزعت على /١٣/ الف طن من الحديد وألفين و/٢٠٠/طن من الاخشاب وألفى طن من أخشاب الترباي المتنوع.

افتتاح مقر إدارة التغذية بوزارة الصحة

■،، صنعاء/ سبأ/..

افتتح الدكتور / عبدالمجيد الخليدي وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع التخطيط والتنمية والسيدة /نائلة صبرا ممثلة برنامج الغذاء العالمي لدى بلادنا أمس مقر ادارة التغذية بوزارة الصحة العامة والسكان والذي قام برنامج الغذاء بتأثيثه وتجهيزه بتكلفة قدرها مليونان وخمسمائة الف ريال ، وخلال الافتتاح أشاد وكيل الوزارة بالدعم الذي يقدمه البرنامج للوزارة والمتمثل في تقديم المواد الغذائية والعينية للنساء الحوامل والاطفال في المراكز الصحية في ٤٧ مديرية مختارة في اربع عشرة محافظة في الجمهورية ، وتسعى الوزارة من خلال البرنامج الى تحسين مؤشرات وزن ونمو المواليد في المديريات المستهدفة٠